

القرار : ع76د
تاريخ القرار: 13 فيفري 2014

قرار أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات القرار التالي بين:

المدعية: شركة " هكزابايت" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بشارع الحبيب بورقيبة عمارة
كتاما 9000 - باجة.

من جهة

المدعى عليها: شركة " اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره الاجتماعي بحدائق البحيرة 2-
ضفاف البحيرة- 1053 تونس.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف شركة "هكزابايت" بتاريخ
04 جوان 2013 والمرسمة بدفتر القضايا تحت ع76دد والتي تضمنت تظلمها من تعمد "اتصالات
تونس" استغلال انفرادها بتوفير خدمة الهاتف القار لإتيان بعض الممارسات المخالفة للمنافسة النزيهة
والمتمثلة في تمكين شركة "توب نات" بصفة حصرية من ترويج عرض تجاري يتمثل في منح كل
حريف جديد من اشتراك مجاني بالهاتف القار واشتراك انترنات مجاني لمدة 5 أشهر وهو ما اعتبرته
العارضة إقصاء لبقية مزودي خدمات الأنترنات ومخالفة للقوانين والأعراف الجاري بها العمل. وانتهت
إلى طلب الإيقاف الفوري بالعمل بهذا العرض نظرا لخطورة تداعياته على الوضعية الجائفة لشركة
"هكزابايت" كما طلبت الحكم بتعويضها بمبلغ 800 دينار كأجرة الاستشارات القانونية و3600
دينار يوميا دون احتساب الأدات تعويضا عن الأضرار التي لحقتها جراء ترويج العرض المذكور وذلك
انطلاقا من تاريخ إعلان العرض حتى صدور الحكم بعدم العمل به .

إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

حيث اتضح، أن المدعية لم تحضر الجلسة الحكيمة المعينة بتاريخ 13 فيفري 2014 رغم بلوغ الاستدعاء إليها بتاريخ 10 جانفي 2014 حسب الختم الوارد بوصل الإيداع.

وحيث يستخلص من الأحكام المنظمة لإجراءات التداعي أمام مختلف أصناف المحاكم العدلية والإدارية الواردة في الفصول 49 و75 و79 و205 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية والفصل 38 من القانون المنظم للمحكمة الإدارية والفصل 205 من مجلة الشغل، أن عدم حضور المدعي بالجلسة يعدّ تخليا عن القضية ويستوجب طرحها.

وحيث وإن لم تنص مجلة الاتصالات صراحة على جزاء عدم حضور المدعية بالجلسة فإن إجراءات التداعي أمام الهيئة تخضع إلى القواعد العامة للمرافعات المدنية في المسائل التي لم يقع تنظيمها بشكل خاص.

وحيث أن تخلف شركة "هكزابايت" عن حضور الجلسة التي عينتها الهيئة للبت في القضية الراهنة رغم بلوغ الاستدعاء إليها طبق القانون يعدّ بمثابة التخلي عن الدعوى واتجه تفريعا على ذلك الحكم بطرح القضية.

لذا وتأسيسا على كل ما سبق بسطه، قررت الهيئة الوطنية للاتصالات طرح القضية

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

كمال السعداوي: رئيس

فيصل عجينة: نائب رئيس الهيئة

عبد السلام بريك: عضو

هشام بسباس : عضو

يمينة المثلوثي : عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

كمال السعداوي

